

"سوليدا" ردت على كلام الأسد في فرنسا:

خطابه استمراراً للنهج الرسمي السوري

باريس - "النهار" ٢٠٠١/٧/٤

ردت "لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين اعتباطاً" (سوليدا) في بيان على كلام الرئيس السوري بشار الأسد امام الجمعية الوطنية الفرنسية عن "عدم وجود اي معتقل لبناني في السجون السورية"، فرأت "ان خطابه يشكل استمراراً لنهج الخطاب الرسمي السوري في تجاهل الحقائق والمعلومات التي تثبت وجود عشرات اللبنانيين في السجون السورية". وطلبت منه استجابة المطالبات الواسعة واطلاق المعتقلين اللبنانيين، علماً ان السلطات اللبنانية تخلت عن مسؤولياتها في هذه المسألة".
وهنا نص البيان:

"سبق ان ادعت السلطان السورية واللبنانية في آذار، ١٩٩٨ عقب الافراج عن ١٢١ معتقلاً لبنانياً من السجون السورية، ان لا لبنانيين هناك، وان الباقي لا يتجاوز عددهم ٢٥ من دون ان تحدد هوياتهم واماكن معتقلاتهم. ثم عادت في كانون الاول عام ٢٠٠٠ فأفرجت عن ٤٨ معتقلاً وسلّمتهم الى السلطات اللبنانية وادعت ان لا لبنانيين معتقلين لاسباب سياسية لديها.

وبذلك، لا يغير خطاب الرئيس الأسد شيئاً في الامر، بل يشكل استمراراً لنهج الخطاب الرسمي السوري في تجاهل الحقائق والمعلومات التي تثبت وجود عشرات اللبنانيين في السجون السورية، والذين نعلم جيداً، كما يعلم الرئيس السوري، ان عددهم يبلغ ٢٠٠ معتقل اعتباطاً، وفي شكل تعسفي في السجون السورية.

ومن اسماء المعتقلين المعروفة مأساتهم، اللبناني جوزف حويس الذي خطف عام ١٩٩٢ على اثر حادث سير مع آلية عسكرية سورية، ونقل تعسفاً وفي شكل وغير قانوني الى المعتقلات السورية، وحوكم اعتباطاً امام محكمة عسكرية سورية خلافاً لكل الاعراف والقوانين اللبنانية والدولية، وعوقب بالسجن ٢٠ عاماً، والسلطات السورية تعلم جيداً مصاب هذا الشاب اللبناني.

مثال آخر هو جورج ايوب شلاويط الذي خطف من لبنان عام ١٩٩٤ وزارته عائلته عشرات المرات في المعتقلات السورية. ولا ننسى ايضاً الاشارة الى مصير عشرات الضباط والجنود والرهبان اللبنانيين الذين خطفوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ وتأكد اعتقالهم في سوريا بواسطة السلطات السورية واللبنانية وشهود عيان ووثائق صادرة عن الوزارات المعنية وأعلى المراجع.

ولا نحتاج الى مزيد من الامثلة على وجود مئات اللبنانيين في المعتقلات السورية تعسفاً وظلماً، والذين يصبر الرئيس السوري على تجاهل وجودهم لديه.

نطلب من الرئيس الأسد استجابة المطالبات الواسعة واطلاق المعتقلين اللبنانيين، علماً ان السلطات اللبنانية تخلت عن مسؤولياتها في هذه المسألة ولا تكثر لها، فيما تنشط منظمات حقوق الانسان في العالم والمجتمع الدولي والاتحاد الاوروبي في الحصول على اجابات واضحة من السلطات السورية.